

المشهد السياسي

مجلس الوزراء يُرجعُ بحثَ زيادة الضريبة على الفوائد حزب المصارف يكشّر عن أنيابه!

حزب المصارف، في مجلس الوزراء، الحكومة من تيار المستقبل والقوات اللبنانية وتيار العزم، نجح في جولة المواجهة الاولى، كشر هذا الحزب عن أنيابه، فلم يجرّ بند رفع الضريبة على فوائد الودائع المصرفية من 7% إلى 10%. بعد إخلال سعد الحريري بالاتفاق، واشترائه الموافقة عليه بعد استثناء المصارف من الزيادة الضريبية، رُجّل البند إلى جلسة الأسبوع المقبل، تماماً كما رفض في اليوم السابق اقتراح زيادة الضريبة على ارباح الشركات إلى أكثر من 17%.

في مشروع الموازنة، الذي عقد مجلس الوزراء حتى الآن 4 جلسات لمناقشته، الشقّ الجذّي فيه محصورٌ بطريقة تعامل الدولة مع فوائد الدين العام، ومشاركة المصارف في تحلّل اعباء الأزمة. كلّ ما عدا ذلك، ليس سوى «تنفّس اصطناعي» لتعمير المرحلة الإنسية و«تحرير» أموال مؤتمن «ماريس 4». الدليل على ذلك، سير النقاشات داخل مجلس الوزراء، الذي بدأ يظهر الانقسام داخله بين «حزب المصارف» من جهة، وبقية القوى من جهة أخرى. المتشرذم الأول بيان في جلسة الخميس مع نقاش المادة 23 المتعلقة بتعديل المادة 32 من قانون ضريبة الدخل. ففي المادة 23، ثمة فقرة تذكر أنّ «أرباح شركات منهم، إلا أنها تبقى منخفضة جداً المحسوبة للمسؤولية - شركات الخصوية بالأسهم بالنسبة إلى الشركاء الموصين) تخضع لضريبة نسبية قدرها 17%». في المئة هي الضريبة على أرباح الشركات المالية (على رأسها المصارف)، فيما الضريبة على دخل أصحاب المهن الحرة يمكن أن يصل إلى 25 في المئة؛ طالب وزراء حزب الله والتيار الوطني الحرّ بزيادة الضريبة على أرباح الشركات المالية إلى أكثر من 17%، إلا أنّ اقتراحهما سقط، بسبب معارضة الأكثرية داخل مجلس الوزراء، أما الاختلاف الثاني بين المكونات الحكومية، فحصل في جلسة أمس، خلال نقاش المادة 30 من مشروع الموازنة، والرامية إلى رفع الضريبة على فوائد الودائع

المصرفية من 7% إلى 10%. ورغم أنّ هذه الضريبة غير عادلة، لكونها تساوي بين صغار المودعين والكبار منهم، إلا أنها تبقى منخفضة جداً بكافة المقاييس، وتشمخ المودعين على عدم الاستثمار في أي قطاع منتج، والاكتفاء بإيداع أموالهم في المصارف وجني فوائد مرتفعة بلا أي مخاطر تذكر. أول المتصدّين لهذا التعديل كان زعيم «حزب المصارف» في مجلس الوزراء، رئيس الحكومة سعد الحريري، ما استدعى ردّاً عليه من وزير المال علي حسن خليل، قائلاً: «دولة الرئيس، وعدتني وانقذتنا إلى أكثر من 17%، إلا أنّ اقتراحهما سقط، بسبب معارضة الأكثرية داخل مجلس الوزراء، أما الاختلاف الثاني بين المكونات الحكومية، فحصل في جلسة أمس، خلال نقاش المادة 30 من مشروع الموازنة، والرامية إلى رفع الضريبة على فوائد الودائع

عادل أفيوني. في المقابل، تولى وزراء «كتل لبنان القوي» وحزب الله وحركة أمل والمردة الدفاع عن طرح، فسيرون بتخفيض ما كان من الحريري إلا الموافقة عليها، بشرط إعفاء المصارف من الـ3% الإضافية. وكانت حجة أحد الوزراء في «حزب المصارف» أنّ هذه

**اقترح باسبك
رفع الضريبة على
الفوائد من 7% إلى
12% عوض الـ10%**

الاخيرة ستمسهم بخفض كلفة الدين العام، وستوفر على الدولة اللبنانية نحو 700 مليار ليرة، «إذا لم نفعهم من الـ3%، فسيرون بتخفيض ما كان من الحريري إلا الموافقة عليها، بشرط إعفاء المصارف من الـ3% الإضافية. وكانت حجة أحد الوزراء في «حزب المصارف» أنّ هذه



الحريري ترأّع حزب المصارف في مجلس الوزراء (مروان طحطح)

الاخيرة ستمسهم بخفض كلفة الدين العام، وستوفر على الدولة اللبنانية نحو 700 مليار ليرة، «إذا لم نفعهم من الـ3%، فسيرون بتخفيض ما كان من الحريري إلا الموافقة عليها، بشرط إعفاء المصارف من الـ3% الإضافية. وكانت حجة أحد الوزراء في «حزب المصارف» أنّ هذه

الاخيرة ستمسهم بخفض كلفة الدين العام، وستوفر على الدولة اللبنانية نحو 700 مليار ليرة، «إذا لم نفعهم من الـ3%، فسيرون بتخفيض ما كان من الحريري إلا الموافقة عليها، بشرط إعفاء المصارف من الـ3% الإضافية. وكانت حجة أحد الوزراء في «حزب المصارف» أنّ هذه

الاخيرة ستمسهم بخفض كلفة الدين العام، وستوفر على الدولة اللبنانية نحو 700 مليار ليرة، «إذا لم نفعهم من الـ3%، فسيرون بتخفيض ما كان من الحريري إلا الموافقة عليها، بشرط إعفاء المصارف من الـ3% الإضافية. وكانت حجة أحد الوزراء في «حزب المصارف» أنّ هذه

الاخيرة ستمسهم بخفض كلفة الدين العام، وستوفر على الدولة اللبنانية نحو 700 مليار ليرة، «إذا لم نفعهم من الـ3%، فسيرون بتخفيض ما كان من الحريري إلا الموافقة عليها، بشرط إعفاء المصارف من الـ3% الإضافية. وكانت حجة أحد الوزراء في «حزب المصارف» أنّ هذه

سنوات، تمديد المهلة 5 سنوات. رفض باسبل المادة بطريقة قاطعة. اقترح وزراء القوات اللبنانية تخفيض المهلة الإضافية من 5 إلى ثلاث سنوات، قبل أن يطرحوا تخفيضاً إلى سنة واحدة. بالنهاية، أُنقح على تعديل المادة، بحيث إنّ على كلّ اجنبي لم يشغل العقار الذي اشتراه، أن يرسل طلباً مستقلاً إلى مجلس الوزراء، الذي يُجري الدراسات ويبيّن بكلّ حالة على حدة.

الحدة التي أظهرها عددٌ من القوى خلال نقاش البنود التي تصيب «خمتهم»، أي المصارف، أضحت أثناء سرد المواد المتعلقة بخفض الغرامات، فأقرّ معظم ما عرض منها خلال جلسة أمس: غرامات التحقق والتحصيل؛ الغرامات المتوجبة على اوامر التحصيل الصادرة عن الإدارات والمؤسسات العامة والبلديات؛ الغرامات المتوجبة رسوم الميكانيك؛ الغرامات المتوجبة على الرسوم البلدية على المؤسسات السياحية؛ الغرامات وزيادات التأخير المترتبة على اشتراكات الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي... وصولاً إلى المادة 39، وهي تقسيط دفع الضرائب المقطعة عند البيع والضريبة على القيمة المضافة، أي الـTVa التي يقضيها «التجار» من «الزبائن» ويمتنعون عن تسديدها لخزينة الدولة. في الإطار نفسه، لمناقشة هذه المادة، فتح الحديث عن الشركات التي يقل حجم أعمالها عن 100 مليون ليرة، وتُفقى في القانون المعمول به من التصريح عن الضريبة على القيمة المضافة. ويبلغ عدد هذه الشركات، كما صرّح وزير المال داخل الجلسة، 84 ألف شركة. فطرح انطلاقاً من مبدأ العدالة الضريبية، تعديل القانون حتى تُصبح الشركات التي يقلّ حجم أعمالها عن 50 مليون ليرة، خاضعة لدفع الضريبة على القيمة المضافة، إلا أنّ حزب الله وحركة أمل، اعترضوا على الاقتراح. وبزّر الوزير محمد فنيش الحقو العينية العقارية في لبنان، المنتهية وغير المنتهية، خمس سنوات. وفي حال انقضاء المهلة المدة من دون تشييد البناء، تفرض على مالِك العقار غرامة سنوية تراكمية بنسبة 2% من قيمة العقار، وعند بلوغها 10% يُباع العقار بالمزاد العلني». مضت سنوات على تمكك عدد من الأجناب عقارات الاربعة لنقاش موازنة 2019. النقاش أتى بداية إلى أن إقرار المادة 28 التي

نصت على إعطاء مهلة ستة أشهر لمن بحوزته عقود بيع أو وكالات غير قابلة للعزل منتظمة لدى كاتب العدل موضوعها شراء العقارات، لتسجيل العقود والوكالات لدى أمانات السجل العقاري على أساس رسم فراغ نسبته 3% بدلاً من 5%.

حصل خلاف بين المجتمعين حول المادة 29، الخاصة «بتحديد مهل التراخيص المتعلقة باكتساب غير اللبنانيين الحقوق العينية العقارية في لبنان، المنتهية وغير المنتهية، خمس سنوات. وفي حال انقضاء المهلة المدة من دون تشييد البناء، تفرض على مالِك العقار غرامة سنوية تراكمية بنسبة 2% من قيمة العقار، وعند بلوغها 10% يُباع العقار بالمزاد العلني». مضت سنوات على تمكك عدد من الأجناب عقارات الاربعة لنقاش موازنة 2019. النقاش أتى بداية إلى أن إقرار المادة 28 التي

نصت على إعطاء مهلة ستة أشهر لمن بحوزته عقود بيع أو وكالات غير قابلة للعزل منتظمة لدى كاتب العدل موضوعها شراء العقارات، لتسجيل العقود والوكالات لدى أمانات السجل العقاري على أساس رسم فراغ نسبته 3% بدلاً من 5%.

حصل خلاف بين المجتمعين حول المادة 29، الخاصة «بتحديد مهل التراخيص المتعلقة باكتساب غير اللبنانيين الحقوق العينية العقارية في لبنان، المنتهية وغير المنتهية، خمس سنوات. وفي حال انقضاء المهلة المدة من دون تشييد البناء، تفرض على مالِك العقار غرامة سنوية تراكمية بنسبة 2% من قيمة العقار، وعند بلوغها 10% يُباع العقار بالمزاد العلني». مضت سنوات على تمكك عدد من الأجناب عقارات الاربعة لنقاش موازنة 2019. النقاش أتى بداية إلى أن إقرار المادة 28 التي

في 15 ايار الحالي، أُنقح جلسة الحكم في قضية اللبنانيين الثمانية المعتقلين في الإمارات، بتهمته تشكيل خلية لحزب الله. يُحاول أهالي المعتقلين الضغط سياسياً من أجل تجنّب اولادهم المصير الأسود. مشكلتهم الأساسية مع دولتهم، التي تبدو مستسلمة أمام الإمارات، من دون أن يُنخد جهداً لتحويل ملف الموقوفين إلى قضية وطنية

لياً القرني

استقبل وزير الخارجية والمغتربين جبران باسيل، أمس، السفير الإيراني لدى لبنان محمد جلال فيروزنياً. تأتي الزيارة قبل أيام من حلول شهر رمضان، فوجدها الوزير مناسبة جيدة، لتسليم الدبلوماسية الإيراني رسالة إلى وزير خارجية بلاده محمد جواد ظريف، تتضمن طلب إصدار «عفو خاص لمناسبة شهر رمضان المبارك» عن اللبناني المسجون في إيران، منذ قرابة أربع سنوات، نزار زكا، حكّم على الأخير بالسجن عشر سنوات، لأنّ خزيج أكاديمية ريفرسايد العسكرية الأميركية مُتهم بالتجنس على إيران لمصلحة الولايات المتحدة الأميركية.

يحرص المسؤولون اللبنانيون، من رئيس الحكومة إلى وزير الخارجية، مروراً بعدد من الوزراء والسياسيين، خلال لقاءهم بنظرائهم الإيرانيين، أو في زمن الانتخابات، على تظهير مُطالبتيه بإطلاق سراح زكا. الدولة اللبنانية تريد استعادة مواطنها. هذا حقّها الطبيعي، وجهودها الكثيفة تأتي لتفني الدعاية التي يروجها زكا، وحلفاء أميركا في لبنان، بأنّه متورك لقدره ويتعرض للتعذيب ووضعه مأساوي، ولا سيما أنّه قادر من زنزانته، على التواصل مع الشخصية التي يريد في العالم، ويُقدم ترشيحه إلى الانتخابات الفرعية في طرابلس، ولا يتوقف عن إصدار البيانات ومناشدة المساعدة. طريقة التعامل مع ملفه تدفع إلى طرح السؤال عن سبب الحماسة المحلية لهذه القضية بالذات، في حين أنّ أحداً لا يجرّو على التفوه باسماء اللبنانيين في أميركا اللاتينية ودول الخليج، وغيرهم من الذين يتعرضون يومياً لتعسف الأميركيين، لم يُستدع سفراء الولايات المتحدة الأميركية أو الإمارات أو فرنسا أو الباراغواي أو المغرب... للاحتجاج وتسليمهم رسائل لرؤسائهم.

من سخريّة القدر أن يكون رئيس الحكومة، وبعض الوزراء، قادرين على مواجهة إيران - الدولة التي تُتهم بأنها تسيطر على قرار لبنان السياسي عبر حزب الله - فيما هم ليس حديثاً، إذ تُؤكد المعلومات أنّ السمسار أ.د. الذي تربطه علاقات متينة بعدد من قضاة البقاع، قد هُرّب منذ أكثر من شهر ونصف شهر. كذلك جرى التداول أمس بتداول خير عن تهريب سمسار آخر لا يقل أهمية إلى خارج البلاد، في إشارة إلى سوريا.

(الأخبار)

يبلعون الستتهم أمام الولايات المتحدة وأدواتها في الشرق الأوسط وأميركا اللاتينية. فد «العزّ» الذي تحاط به قضية زكا، تُحجب عن علي فواز واحمد نمر صبح وعبد الرحمن طلال شومان وحسين محمد بردي وجهاد محمد علي فواز ومحسن عبد الحسين قانصو ومصطفى كريم، الموقوفين الثمانية في الإمارات العربية المتحدة، منذ قرابة سنة. علماً أنّه خلال جلسة محاكمتهم في أبو ظبي، قال القاضي أنّ عدد المتهمين يبلغ 11، ولكن ثلاثة منهم هاربون، وهم ف. س. و. م. و. ع. ن، ونحن لا نعلم شيئاً عنهم، أو عن صحة وجود تهم بحقهم وهروبهم». بحسب أهالي اللبناني لدى الإمارات فؤاد دندن، طالباً منهُ القيام بالإجراءات اللازمة لعل السلطات الإماراتية تعفو عن أولادنا الثلاثة خلال شهر رمضان». عند هذا الحدّ، تقف المخابرة اللبنانية، التي لا ترقى إلى مستوى الأزمة التي يواجهها النشيان. أهاليهم لا يتوقفون عن التحزّن، فنقلوا قضيتهم إلى منظمات حقوق

هي مع الداخل اللبناني. عتبنا على الدولة كبير، وتُطالب رئيس الجمهورية بأن يجد وقتاً لمقابلتنا». يشكو الأهالي من عدم استقبالهم من قبل أحد من المرجعيات المعنية، «أما من تواصلنا معهم، فاعتدروا أنّه لا يُمكن القيام بشيء». وتنفق والدة واحد من الشبان الثلاثة عن موظف في وزارة الخارجية قوله لها، قبل أسابيع: «عم تحمّلونا أكثر من طاقتنا... صرخت بوجهه وسالته: أين أذهب إذا كانوا هم يتحملون أكثر من طاقتهم؟ لمن ألسنا»، ترفض السيدة ذكر اسم الموظف، ولكنها تُضيف أنها بعد ردّ فعلها، «حاول مدير مكتب وزير الخارجية تهدّثني، وتواصل أمني مع السفير اللبناني لدى الإمارات فؤاد دندن، طالباً منهُ القيام بالإجراءات اللازمة لعل السلطات الإماراتية تعفو عن أولادنا الثلاثة خلال شهر رمضان». عند هذا الحدّ، تقف المخابرة اللبنانية، التي لا ترقى إلى مستوى الأزمة التي يواجهها النشيان. أهاليهم لا يتوقفون عن التحزّن، فنقلوا قضيتهم إلى منظمات حقوق

بقول مصادر أجنبية أنّ قضية المعتقلين الثمانية بحاجة إلى تدخّل سياسي (مروان طحطح)



بقول مصادر أجنبية أنّ قضية المعتقلين الثمانية بحاجة إلى تدخّل سياسي (مروان طحطح)

**قُدم أهالي
الموقوفين من
المحاميين بمقابلتهم**

في 15 ايار، أُنقح جلسة الحكم في قضية اللبنانيين الثمانية المعتقلين في الإمارات، بتهمته تشكيل خلية لحزب الله. يُحاول أهالي المعتقلين الضغط سياسياً من أجل تجنّب اولادهم المصير الأسود. مشكلتهم الأساسية مع دولتهم، التي تبدو مستسلمة أمام الإمارات، من دون أن يُنخد جهداً لتحويل ملف الموقوفين إلى قضية وطنية

(الأخبار)

المشهد السياسي

أهالي #موقوفو الإمارات: أنقذوا أبناءنا من الموت

يبلعون الستتهم أمام الولايات المتحدة وأدواتها في الشرق الأوسط وأميركا اللاتينية. فد «العزّ» الذي تحاط به قضية زكا، تُحجب عن علي فواز واحمد نمر صبح وعبد الرحمن طلال شومان وحسين محمد بردي وجهاد محمد علي فواز ومحسن عبد الحسين قانصو ومصطفى كريم، الموقوفين الثمانية في الإمارات العربية المتحدة، منذ قرابة سنة. علماً أنّه خلال جلسة محاكمتهم في أبو ظبي، قال القاضي أنّ عدد المتهمين يبلغ 11، ولكن ثلاثة منهم هاربون، وهم ف. س. و. م. و. ع. ن، ونحن لا نعلم شيئاً عنهم، أو عن صحة وجود تهم بحقهم وهروبهم». بحسب أهالي اللبناني لدى الإمارات فؤاد دندن، طالباً منهُ القيام بالإجراءات اللازمة لعل السلطات الإماراتية تعفو عن أولادنا الثلاثة خلال شهر رمضان». عند هذا الحدّ، تقف المخابرة اللبنانية، التي لا ترقى إلى مستوى الأزمة التي يواجهها النشيان. أهاليهم لا يتوقفون عن التحزّن، فنقلوا قضيتهم إلى منظمات حقوق

هي مع الداخل اللبناني. عتبنا على الدولة كبير، وتُطالب رئيس الجمهورية بأن يجد وقتاً لمقابلتنا». يشكو الأهالي من عدم استقبالهم من قبل أحد من المرجعيات المعنية، «أما من تواصلنا معهم، فاعتدروا أنّه لا يُمكن القيام بشيء». وتنفق والدة واحد من الشبان الثلاثة عن موظف في وزارة الخارجية قوله لها، قبل أسابيع: «عم تحمّلونا أكثر من طاقتنا... صرخت بوجهه وسالته: أين أذهب إذا كانوا هم يتحملون أكثر من طاقتهم؟ لمن ألسنا»، ترفض السيدة ذكر اسم الموظف، ولكنها تُضيف أنها بعد ردّ فعلها، «حاول مدير مكتب وزير الخارجية تهدّثني، وتواصل أمني مع السفير اللبناني لدى الإمارات فؤاد دندن، طالباً منهُ القيام بالإجراءات اللازمة لعل السلطات الإماراتية تعفو عن أولادنا الثلاثة خلال شهر رمضان». عند هذا الحدّ، تقف المخابرة اللبنانية، التي لا ترقى إلى مستوى الأزمة التي يواجهها النشيان. أهاليهم لا يتوقفون عن التحزّن، فنقلوا قضيتهم إلى منظمات حقوق

بقول مصادر أجنبية أنّ قضية المعتقلين الثمانية بحاجة إلى تدخّل سياسي (مروان طحطح)



بقول مصادر أجنبية أنّ قضية المعتقلين الثمانية بحاجة إلى تدخّل سياسي (مروان طحطح)

**قُدم أهالي
الموقوفين من
المحاميين بمقابلتهم**

في 15 ايار، أُنقح جلسة الحكم في قضية اللبنانيين الثمانية المعتقلين في الإمارات، بتهمته تشكيل خلية لحزب الله. يُحاول أهالي المعتقلين الضغط سياسياً من أجل تجنّب اولادهم المصير الأسود. مشكلتهم الأساسية مع دولتهم، التي تبدو مستسلمة أمام الإمارات، من دون أن يُنخد جهداً لتحويل ملف الموقوفين إلى قضية وطنية

(الأخبار)